وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

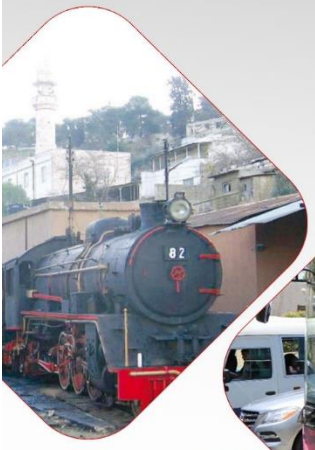

التاريخ

الاربعاء 2026/2/18

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.مجلس الوزراء يقرّر منح خصومات على قيم المخالفات المروريَّة المستحقَّة على المخالفين قبل تاريخ 17 شباط 2026	4	خبر صحفي
2.مجلس الوزراء يقرّر الموافقة على الأسباب الموجبة لنظام الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية لسنة 2026	6+5	خبر صحفي
3.مجلس الوزراء يقرّر الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدِّل لقانون الضَّمان الاجتماعي لسنة 2026	9+8+7	خبر صحفي
4. 26 قرارا حكوميا خلال 47 يوما تخدم المواطنين وتُعزِّز الاستثمار	11+10	خبر صحفي
5.مدير هيئة النقل: منظومة النقل المنتظم للركاب شهدت تطورا ملموسا خلال 2025	12	خبر صحفي
6.إعلان ساعات تشغيل باص عمان وسريع التردد في شهر رمضان	13	خبر صحفي

7.استقبال سفينة "كوتا أوديسي" في ميناء حاويات العقبة	14	خبر صحفي
8.سلطة العقبة" تناقش تطورات مشروع الأراضي المدعومة	15	خبر صحفي
9.تجارة الأردن توقع اتفاقيتين تعاون مع أوزبكستان وأذربيجان	16	خبر صحفي
10.الأردن يعلن الخميس أول أيام شهر رمضان لتعذر رؤية الهلال	17	خبر صحفي
11.اجواء باردة اليوم وغدا وارتفاع الحرارة الجمعة والسبت	18	خبر صحفي

مجلس الوزراء يقرّر منح خصومات على قيم المخالفات المروريَّة المستحقَّة على المخالفين قبل تاريخ 17 شباط 2026

مجلس الوزراء يقرّر منح خصومات على قيم المخالفات المروريَّة المستحقَّة على المخالفين قبل تاريخ 17 شباط 2026م
منح كل من ارتكب مخالفة سير خصماً بنسبة 30% من إجمالي قيمة المخالفات شريطة تسديدها خلال 60 يوماً؛ بهدف تشجيع السَّائقين على ترخيص مركباتهم خلال المدَّة القانونيَّة.

مجلس الوزراء يقرّر الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام رفع مستوى السلامة المرورية والحوافز التشجيعية للسائقين لسنة 2026م، والذي يمنح حوافز وخصومات مستمرَّة في حال عدم ارتكاب مخالفات، أو تسديد قيم المخالفات مبكِّراً.
مشروع النظام يهدف إلى تشجيع السائقين على الالتزام بقانون السير بما يسهم في تحسين مستوى السلامة على الطرق والحدّ من الحوادث.
مشروع النِّظام يمنح السائق الذي يمضي عاماً كاملاً دون ارتكاب أي مخالفة خصماً بنسبة 25% على رسم الاقتناء السَّنوي.
مشروع النِّظام يمنح كل من ارتكب مخالفة سير خصماً بنسبة 30% من قيمة المخالفة في حال تسديدها خلال 30 يوماً من تاريخ ارتكاب المخالفةمشروع النِّظام يمنح كل من ارتكب مخالفة سير خصماً بنسبة 20% من قيمة المخالفة في حال تسديدها خلال 90 يوماً من تاريخ ارتكاب المخالفة.مشروع النظام يشكِّل فرصة للسائقين للحدّ من تراكم قيم المخالفات عليهم وتسهيل إتمام ترخيص مركباتهم في الوقت المحدد.استثناء المخالفات الجسيمة من الخصم؛ نظراً لخطورتها مثل: قيادة المركبة بصوره متهورة، وتجاوز الإشارة الحمراء، وافتعال الحوادث المرورية، وفرار السائق من مكان الحادث، والتلاعب بلوحات أرقام المركبات، والمخالفة التي ينجم عنها التسبب بوفاة إنسان أو إحداث عاهة دائمة له.

عمان 17 شباط (بترا)- قرَّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الثُّلاثاء، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، منح خصومات على قيم المخالفات المروريَّة المستحقَّة على المخالفين قبل تاريخ 17 شباط 2026م.
وبموجب القرار، سيتمّ منح كل من ارتكب مخالفة سير خصماً بنسبة 30% من إجمالي قيمة المخالفات شريطة تسديدها خلال 60 يوماً؛ وذلك بهدف تشجيع السَّائقين على ترخيص مركباتهم خلال المدَّة القانونيَّة.
على صعيد متَّصل، قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام رفع مستوى السَّلامة المروريَّة والحوافز التشجيعية للسائقين لسنة 2026م، وأحاله إلى ديوان التَّشريع والرَّأي؛ للسَّير في إجراءات إقراره حسب الأصول.
ويمنح مشروع النِّظام السَّائقين حوافز وخصومات مستمرَّة في حال عدم ارتكابهم مخالفات، أو في حال تسديد قيم المخالفات مبكِّراً، وذلك بهدف التشجيع على الالتزام بقانون السير بما يسهم في تحسين مستوى السلامة على الطرق والحدّ من الحوادث.
وبموجب مشروع النِّظام، سيتمّ منح السائق الذي يمضي عاماً كاملاً دون ارتكاب أي مخالفة خصماً بنسبة 25% على رسم الاقتناء السَّنوي المستحقّ.كما سيتمّ منح كل من ارتكب مخالفة سير خصماً بنسبة 30% من قيمة المخالفة في حال تسديدها خلال 30 يوماً من تاريخ ارتكاب المخالفة، وخصماً بنسبة 20% من قيمة المخالفة في حال تسديدها خلال 90 يوماً من تاريخ ارتكاب المخالفة.
ويشكِّل مشروع النظام فرصة للسائقين للحدّ من تراكم قيم المخالفات عليهم وتسهيل إتمام ترخيص مركباتهم في الوقت المحدد.
ويستثني مشروع النِّظام المخالفات الجسيمة من الخصم؛ نظراً لخطورتها مثل: قيادة المركبة بصوره متهورة، وتجاوز الإشارة الحمراء، وافتعال الحوادث المرورية، وفرار السائق من مكان الحادث، والتلاعب بلوحات أرقام المركبات، والمخالفة التي ينجم عنها التسبب بوفاة إنسان أو إحداث عاهة دائمة له

بترا | المملكة

مجلس الوزراء يقرِّر الموافقة على الأسباب الموجبة لنظام الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية لسنة 2026

الأكاديمية ستكون خلفاً قانونيّاً لمعهد الإدارة العامة وتهدف إلى رفع سويَّة المؤسَّسة المعنيَّة برفع قُدرات الموظَّفين انسجاماً مع متطلَّبات تحديث القطاع العام.

إنشاء الأكاديمية يأتي لتطوير منظومة حديثة ومرنة لبناء القدرات الحكوميَّة، وتعزيز الكفايات والمهارات ورفع كفاءة الأداء في مؤسَّسات القطاع العام، وتوسيع فرص الوصول إلى التَّدريب.

الأكاديمية ستتولى إعداد وتأهيل القيادات الحكومية وبناء قدراتها، بما في ذلك البلديات، وبما يسهم في تنمية الكفايات القياديَّة والإداريَّة والفنيَّة والسلوكيَّة لموظفي القطاع العام.

يهدف إنشاء الأكاديمية إلى تعزيز الابتكار ودعم عملية رسم السياسات وصنع القرار المتعلقة بالأداء الحكومي والخدمات التي يقدمها.

إنشاء الأكاديمية يأتي استجابة لمتطلَّبات التحديث الاقتصادي والإداري وتماشياً مع التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي.

الأكاديمية ستعتمد نموذجاً تشاركياً بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص، يُمكِّن الشركات الأردنية من تقديم حلول تعليمية مبتكرة ويؤهلها للمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

الأكاديمية تمثل استثماراً في رأس المال البشري الحكومي، وتعالج التحدِّيات الماثلة أمام تطوير قدرات موظَّفي القطاع العام وتمكينهم.

إنشاء الأكاديميَّة يتيح الانتقال من نموذج الدورات التدريبية المتفرّقة إلى منظومة وطنية متكاملة لبناء القدرات، ترتبط بالمسارات المهنية وأولويات التحديث.

إنشاء الأكاديمية يهدف إلى توحيد الأطر والمعايير الوطنية لاعتماد المناهج والبرامج وتقنيات التعليم ومزوّدي خدمات التدريب للجهات الحكومية وتطوير التعلُّم الرقمي، والتعلُّم المدمج.

عمان 17 شباط (بترا)-قرَّر مجلس الوزراء في جلسته، التي عقدها اليوم، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام الأكاديميَّة الأردنيَّة للإدارة الحكوميَّة لسنة 2026؛ تمهيداً لإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لاستكمال إجراءات إقراره حسب الأصول.

وبموجب مشروع النِّظام، ستنشأ الأكاديميَّة الأردنيَّة للإدارة الحكوميَّة خلفاً قانونيَّاً وواقعيَّاً لمعهد الإدارة العامَّة؛ وذلك انسجاماً مع متطلَّبات تحديث القطاع العام، وبهدف رفع سويَّة المؤسَّسة المعنيَّة بتمكين الموظَّفين وتعزيز قدراتهم، وزيادة كفاءة المؤسَّسات الحكوميَّة وجاهزيَّتها المستقبليَّة.

كما يهدف إنشاء الأكاديميَّة إلى تطوير منظومة حديثة ومرنة لبناء القدرات الحكوميَّة، قائمة على تعزيز الكفايات والمهارات بما يواكب الاتجاهات العالميَّة، وإرساء منظومة مرنة للتعلُّم، وتوسيع فرص الوصول إلى التَّدريب، وضمان استدامة التَّطوير المهني عبر مسارات تراكمية؛ بما يسهم في تنمية الكفايات القياديَّة والإداريَّة والفنيَّة والسلوكيَّة لموظفي القطاع العام.

وستتولَّى الأكاديميَّة إعداد وتأهيل وتمكين القيادات الحكوميَّة وبناء قدراتها، الحكوميَّة، بما في ذلك البلديات، وتعزيز الابتكار، ودعم عملية رسم السياسات وصنع القرار المتعلقة بالأداء الحكومي والخدمات التي يقدمها.

كما ستتولَّى الأكاديميَّة، المواءمة المستمرة للقدرات مع التغيُّر في السياسات والأولويات الوطنية والتطورات التقنيَّة، بما يضمن التكامل والشمولية في تصميم وتنفيذ برامج التعلُّم وبناء القدرات، وتبنِّي مسارات تعلُّم مرنة وتراكميَّة قائمة على الكفايات، ومصمَّمة وفق المسارات الوظيفية والمهنية.

كذلك يأتي إنشاء الأكاديمية؛ لمعالجة التحدِّيات الماثلة أمام تطوير قدرات موظَّفي القطاع العام وتمكينهم، واستجابة لمتطلبات التحديث الاقتصادي والإداري، وتماشياً مع التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي.

وستعتمد الأكاديمية نموذجاً تشاركياً بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص؛ يمكّن الشركات الأردنية من تقديم حلول تعليمية مبتكرة، ويؤهلها للمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يعزز اقتصاد المعرفة ويجعل الاستثمار في رأس المال البشري الحكومي مشروعاً وطنياً ذا أثر مباشر على أداء الدولة والاقتصاد.

وستعمل الأكاديمية على الانتقال من نموذج الدورات التدريبية المتفرقة، إلى منظومة وطنية متكاملة لبناء القدرات، ترتبط بالمسارات المهنية وأولويات التحديث، وبذلك تكون رافعة لتطوير عمل الحكومة ورفع كفاءتها، وتعزز تموضع الأردن كشريك إقليمي موثوق في الإدارة الحكومية.

كما يهدف مشروع النظام إلى توحيد الأطر والمعايير الوطنية لاعتماد المناهج والبرامج وتقنيات التعليم ومزودي خدمات التدريب للجهات الحكوميَّة، والحدّ من الازدواجية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتطوير التعلُّم الرَّقمي، والتعلُّم المدمج.

بترا

مجلس الوزراء يقرّر الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدِّل لقانون الضَّمان الاجتماعي لسنة 2026

مشروع القانون يسهم في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيعها بشمول فئات جديدة.

مشروع القانون يُحقِّق التوازن بين حقوق المؤمَّن عليهم وتعزيز استدامة النظام التأميني.

مشروع القانون يسهم في تعزيز استقلالية المؤسَّسة العامَّة للضَّمان الاجتماعي وحوكمة آليات اتِّخاذ القرار فيها على غرار نموذج البنك المركزي.

مشروع القانون ينظِّم شروط التَّقاعد بحيث يكون التَّقاعد الوجوبي هو الأساس، والمبكِّر هو الاستثناء؛ تحقيقاً لاستدامة النِّظام التأميني والحفاظ على حقوق المؤمَّن عليهم.

كل من استوفى شروط راتب التقاعد المبكِّر قبل تاريخ 2027/1/1 يحقُّ له التقاعد متى شاء حتى بعد نفاذ القانون المعدِّل.

الاشتراكات المطلوبة لاستحقاق راتب التقاعد المبكِّر 360 اشتراكاً، بغض النظر عن سنّ المؤمَّن عليه عند تقديم الطلب.

كل من استوفى شروط راتب التقاعد الوجوبي (الشيخوخة) بإكمال سن 60 عاماً للذكر و55 عاماً للأنثى وأكمل 180 اشتراكاً قبل تاريخ 2028/1/1 يحقُّ له التقاعد وفقاً للقانون الحالي.

اعتماد نهج التدرُّج في رفع سن الشيخوخة بواقع 6 شهور سنوياً؛ ليصل بحدِّه الأقصى إلى 65 عاماً للذكر و60 عاماً للأنثى، بحيث يبدأ هذا التدرُّج اعتباراً من 2028/1/1.

عدد الاشتراكات المطلوبة لاستحقاق راتب التقاعد الوجوبي (الشيخوخة) سيصبح 240 اشتراكاً بدلاً من 180 اشتراكاً، اعتباراً من 2028/1/1.
)عملياً لن يزيد سنّ التَّقاعد الوجوبي "الشيخوخة" عن عام واحد لمن تبقَّى على تقاعده 4 – 5 سنوات، أما الذين من المتوقَّع الآن أن يتقاعدوا عام 2037 حسب القانون الحالي (بعد 11 عاماً) سيكون تقاعدهم الوجوبي في سن 65 عاماً.(

توسيع مظلَّة الحماية الاجتماعية من خلال إلزامية شمول فئات جديدة تتواءم مع أنماط وأشكال العمل الجديدة وكذلك الأمر بالنسبة للانتساب الاختياري.

زيادة الرواتب المنخفضة للمتقاعدين السابقين بحيث لا تقل عن 200 دينار وهي تفوق قيم رواتبهم التي كانوا يحصلون عليها أثناء العمل، وسيستفيد من هذه الزّيادة قُرابة 20 ألف مواطن من أصحاب الرواتب التقاعدية المنخفضة.

اعتماد شمول المنشآت بأحكام القانون من تاريخ تقدمها بطلب الشمول، ودون النظر إلى تاريخ مباشرتها العمل، وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على الأنشطة الاقتصادية.

زيادة نسبة الغرامة على المنشآت التي لا تلتزم بشمول العاملين لديها بأحكام القانون، أو التي تؤدي الاشتراكات فيها على أساس أجور غير حقيقية، لتصبح الغرامة 100% بدلاً من 30%، مع إعطاء المنشآت فترة تصويب أوضاعها دون أي غرامات حتى نهاية عام 2026.

مشروع القانون المعدل حدد سن التقاعد المبكر للعاملين في المهن الخطرة بـ50 عاماً مع 300 اشتراك منها 120 اشتراكاً على الأقل في المهن الخطرة ضمن آخر 132 اشتراكاً.

مشروع القانون المعدِّل يضمن للعاملين في المهن الخطرة الذين استوفوا شروط السن وعدد الاشتراكات اللازمة للتقاعد قبل 2027/1/1 الحفاظ على حقوقهم في التقاعد متى رغبوا بذلك.

يمكن لكل من لم يحقق أي من شروط أنواع التقاعد من الأردنيين، التقدم بطلب تعويض الدفعة الواحدة، أما الأجانب فيحق لهم التقدم بطلب تعويض الدفعة الواحدة سواء حققوا أي من شروط أنواع التقاعد أو لم يحققوها.

تشديد الغرامات على من يدلي ببيانات غير صحيحة بسوء نية للحصول لنفسه أو لغيره على منافع من المؤسسة دون وجه حق، أو التهرب من حقوق المؤسسة، بحيث لا تقل الغرامة عن 3 آلاف دينار ولا تزيد على 5 آلاف دينار.

عمَّان 17 شباط (بترا)- قرَّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الثُّلاثاء، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان، الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدِّل لقانون الضَّمان الاجتماعي لسنة 2026م.
ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيعها بشمول فئات جديدة، وتحقيق التوازن بين حقوق المؤمَّن عليهم، وتعزيز استدامة النظام التأميني.

كما يهدف مشروع القانون إلى تعزيز استقلالية المؤسَّسة العامَّة للضَّمان الاجتماعي وحوكمة آليات اتِّخاذ القرار فيها، إذ ستتمّ إعادة هيكلة المؤسَّسة وتطوير نموذجها ليحاكي نموذج البنك المركزي، بحيث يتم تعيين محافظ للمؤسَّسة بقرار من مجلس الوزراء، مقترن بالإرادة الملكية السامية، مع تحديد واضح لمهامه وصلاحياته ضمن بنود القانون)، ويعني ذلك أنَّه لن يرأس مجلس إدارة المؤسَّسة وزير في الحكومة.

وينظِّم مشروع القانون شروط التَّقاعد، بحيث يكون التَّقاعد الوجوبي هو الأساس والمبكِّر هو الاستثناء؛ وذلك تحقيقاً لاستدامة النِّظام التأميني والمحافظة على حقوق المؤمَّن عليهم.

وبموجب التَّعديلات فإنَّ كل من استوفى شروط راتب التقاعد المبكِّر قبل تاريخ 2027/1/1 يحقُّ له التقاعد متى شاء حتى بعد نفاذ أحكام القانون المعدِّل، كما أنَّ كل من استوفى شروط راتب التقاعد الوجوبي (الشيخوخة) بإكمال سن 60 عاماً للذكر وسن 55 عاماً للأنثى، وأكمل 180 اشتراكاً قبل تاريخ 2028/1/1 يحقُّ له التقاعد وفقاً لأحكام القانون الحالي.

وسيكون عدد الاشتراكات المطلوبة لاستحقاق راتب التقاعد المبكِّر بموجب التَّعديلات 360 اشتراكاً، بغض النظر عن سنّ المؤمَّن عليه عند تقديم الطلب، فيما سيصبح عدد الاشتراكات المطلوبة لاستحقاق راتب التقاعد الوجوبي (الشيخوخة) 240 اشتراكاً بدلاً من 180 اشتراكاً،

اعتباراً من 2028/1/1.

وسيتمّ كذلك اعتماد نهج التدرُّج في رفع سن الشيخوخة، بواقع 6 شهور سنوياً؛ ليصل بحدِّه الأقصى إلى 65 عاماً للذكر و60 عاماً للأنثى، بحيث يبدأ هذا التدرُّج اعتباراً من 2028/1/1، وبذلك لن يزيد سنّ التَّقاعد الوجوبي "الشيخوخة" عملياً عن عام واحد لمن تبقَّى على تقاعده 4 – 5 سنوات، أما الذين من المتوقَّع الآن أن يتقاعدوا عام 2037 حسب القانون الحالي (بعد 11 عاماً) سيكون تقاعدهم الوجوبي في سن 65 عاماً.)

ويستهدف مشروع القانون توسيع مظلَّة الحماية الاجتماعية من خلال إلزاميَّة شمول فئات جديدة تتواءم مع أنماط وأشكال العمل الجديدة وكذلك الأمر بالنسبة للانتساب الاختياري.

وستتمّ زيادة الرواتب المنخفضة للمتقاعدين السابقين بحيث لا يقل حدُّها الأدنى عن 200 دينار، وهي تفوق قيم رواتبهم التي كانوا يحصلون عليها أثناء العمل، علماً بأنَّ عدد المستفيدين من هذه الزيادة سيكون قُرابة 20 ألف مواطن من أصحاب الرواتب التقاعدية المنخفضة.

وتنصّ التَّعديلات على اعتماد شمول المنشآت بأحكام القانون من تاريخ تقدمها بطلب الشمول، ودون النظر إلى تاريخ مباشرتها العمل، وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على الأنشطة الاقتصادية، كما سيتمّ السَّماح للمنشآت غير المشمولة بأحكام القانون، والتي تستخدم عدد عاملين من خمسة فما دون، بشمولها بتأمين إصابات العمل وتأمين الأمومة لمدة عام؛ ما يسهم في تخفيض الاشتراكات المطلوبة منها ومن العاملين فيها إلى 2.75% بدلاً من 21.75%.
وسيتمّ تخصيص ما لا يزيد عن 1% من فائض اشتراكات تأمين إصابات العمل السنوية لاستحداث برامج متخصصة في السلامة والصحة المهنية.
وتسمح التَّعديلات للمؤمَّن عليه المصاب بتقديم طلب "الانتكاسة" خلال مدة سنتين من تاريخ استقرار حالته الصحية بدلاً من سنة، مع إمكانية إعادة النظر في نسبة العجز وحاجته مجدداً للعناية الطبية. كما تسمح للمؤمَّن عليه العامل في القطاع الخاص بطلب العرض على اللجان الطبية في المؤسسة وهو على رأس عمله؛ لبيان مدى انطباق العجز الكلي أو الجزئي على حالته، بعد أن كان سابقاً يخضع للفحص لغايات انطباق العجز الكلي فقط.
وستتمّ بموجب التَّعديلات زيادة نسبة الغرامة على المنشآت التي لا تلتزم بشمول العاملين لديها بأحكام القانون، أو التي تؤدِّي الاشتراكات فيها على أساس أجور غير حقيقية، لتصبح الغرامة 100% بدلاً من 30%، مع إعطاء المنشآت فترة لتصويب أوضاعها دون أي غرامات حتى نهاية عام 2026.
ويحدِّد مشروع القانون سن التقاعد المبكر للعاملين في المهن الخطرة بـ50 عاماً مع 300 اشتراك، منها 120 اشتراكاً على الأقل في المهن الخطرة ضمن آخر 132 اشتراكاً. كما يضمن مشروع القانون للعاملين في المهن الخطرة الذين استوفوا شروط السن وعدد الاشتراكات اللازمة للتقاعد قبل 2027/1/1 الحفاظ على حقوقهم في التقاعد متى رغبوا بذلك.
ويمكن لكل من لم يحقق أي من شروط أنواع التقاعد من الأردنيين، التقدم بطلب تعويض الدفعة الواحدة، أما الأجانب فيحق لهم التقدم بطلب تعويض الدفعة الواحدة سواء حققوا أي من شروط أنواع التقاعد أو لم يحققوها.
وبموجب التَّعديلات، سيتمّ تشديد الغرامات على من يدلي ببيانات غير صحيحة بسوء نية للحصول لنفسه أو لغيره على منافع من المؤسسة دون وجه حق، أو التهرب من حقوق المؤسسة، بحيث لا تقل الغرامة عن 3 آلاف دينار ولا تزيد على 5 آلاف دينار.

بترا

26 قرارا حكوميا خلال 47 يوما تخدم المواطنين وتُعزِّز الاستثمار

عمّان 17 شباط (بترا) بركات الزيود- اتخذ مجلس الوزراء برئاسة الدكتور جعفر حسان 46 قرارا خلال أول 47 يومًا من العام الحالي، من بينها 26 قرارا تخدم احتياجات المواطنين وتخفف الأعباء عنهم وتقدم لهم مزيدا من الحلول في واقعهم المعيشي، و20 قرارا في الصحة والتشريعات والاقتصاد والاستثمار والتعليم تحافظ على مصلحة الوطن ونموه واقتصاده والاستثمار فيه.

ورصدت وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، القرارات الحكومية خلال الفترة الممتدة بين الأول من كانون الثاني الماضي والـ 16 الشهر الحالي، وتبين أنَّ الحكومة وافقت على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير النقل العام المنتظم بين المحافظات ضمن 7 مسارات رئيسة من العاصمة إلى الطَّفيلة ومعان وعجلون ومن الزَّرقاء إلى المفرق وإربد وجرش وبما مجموعه 180 حافلة تخدم 13 ألف راكب، وقرَّرت تخفيف ديون الجامعات، وسدَّدت المتأخرات لشركات الكهرباء، وحوَّلت الدفعة الأولى لتأمين مرضى السرطان، وأطفأت ديونا مستحقة عليها.

ويوم 12 كانون الثاني الماضي أطلقت الحكومة تحت الرعاية الملكية السامية برنامجها التنفيذي للأعوام 2026 – 2029، والذي يهدف إلى ترجمة الرؤى الوطنية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع ضمن جداول زمنية واضحة وآليات متابعة وتقييم مستمرة.

ومن أبرز القرارات الحكومية التي رصدتها وكالة (بترا) وتشكل أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي هو استكمال الحكومة إطفاء سندات اليوروبوند المستحقة في كانون الثاني 2026، والتي تم اقتراضها بتاريخ 10 تشرين الثاني عام 2015، بمبلغ مليار دولار وبسعر فائدة 6.125 بالمئة، وتسديد ما قيمته 612 مليون دولار والفوائد المستحقة عليها في كانون الثاني، في حين سددت بشكل مبكر في تشرين الثاني الماضي، ولأول مرة منذ عقود، لجزء من هذه السندات بقيمة إجمالية 388 مليون دولار بهدف توفير جزء من الفوائد المستحقة على السندات.

قرارات حكومية تسهم في تخفيف العبء عن المواطنين:

واتخذت الحكومة منذ مطلع عام 2026 وحتى بداية شباط، عدة قرارات من أبرزها تكليف وزارة التنمية الاجتماعيَّة لاستبدال 15 ألف مدفأة غير آمنة بأخرى آمنة للأُسر المستحقَّة وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك، وذلك من خلال مراكز التنمية الاجتماعيَّة في المحافظات وتكيَّة أم علي، واستكمال تخصيص المبالغ المالية للمتضررين جرَّاء الظروف الجوية وصرفها للأسر المستحقة تباعاً، وصرف التَّعويضات عن الأراضي المتضرّرة من الانزلاقات التي حدثت في منطقة المرج في محافظة الكرك، وصرف التعويضات لأكثر من 120 أسرة حتى الآن في المناطق المتضررة.

وقررت الحكومة الموافقة على قرار مجلس إدارة سلطة المياه المتضمن الموافقة على حفر وتأهيل وتشغيل آبار جديدة قائمة متفرقة بالشراكة مع القطاع الخاص على نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لغايات تعزيز المصادر المائيَّة للمملكة، وتمديد العمل بقراره السَّابق المتضمّن دعم الصَّادرات الزّراعيَّة من الخضار والفواكه الطازجة بما نسبته 50 بالمئة من تكلفة الشحن الجوّي، و25 بالمئة من تكلفة الشَّحن البحري.

ووافقت على برنامج "حلول التَّمويل المحليَّة لدعم تحوُّل النِّظام الزّراعي الغذائي" لغايات تعزيز الصِّناعات ذات القيمة العالية، ودعم تشكيل التحالفات الزّراعيَّة، وتدريب العاملين في القطاع الزّراعي وتطوير عملهم واستدامته.

ووافقت الحكومة على تمديد قرار منح خصومات وإعفاءات على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقَّفات)، وضريبة المعارف، ومساهمة الصَّرف الصحّي وبدل التحقُّقات والعوائد والتعويضات وفضلات الطرق، والإيجارات وعوائدها المستحقة لصالح البلديات وأمانة عمان الكبرى حتى نهاية آذار المقبل، كما وافقت على تسوية 1003 قضايا، بين مكلَّفين ودائرة ضريبة الدَّخل والمبيعات.

وافتتح رئيس الوزراء فندق كراون بلازا المغلق منذ سنوات بعد تحديثه الذي يوفِّر 200 فرصة عمل للمجتمع المحلّي ويتفقَّد عددا من المواقع السياحيَّة في لواء البترا، ويشكِّل مرفقاً سياحيًّاً إضافيًّاً لمدينة البترا ويضمُّ 143 غرفة منها 62 غرفة فندقيَّة و81 شاليهاً وقاعة للاجتماعات والاحتفالات تتسع لما يقارب 300 شخص، وأولويَّة التَّوظيف فيه لأبناء وبنات المجتمع المحلّي.

وسدَّدت الحكومة متأخِّرات بقيمة 125 مليون دينار لصالح عدد من الجهات في إطار سياسة تسديد المتأخِّرات المتراكمة على الحكومة منذ سنوات عديدة ليصبح مجموع المبالغ التي تمَّ تسديدها خلال الأسابيع الماضية 275 مليون دينار، ومنها المتأخِّرات المتراكمة منذ خمس سنوات على الوزارات والمؤسَّسات الحكوميَّة والرسميَّة لصالح شركات توزيع الكهرباء، والبالغ مجموعها قُرابة 60 مليون دينار، وعلى شركة مياه اليرموك بقيمة 10 ملايين دينار، وعلى سُلطة المياه بتسديد 25 مليون دينار، ومتأخِّرات بقيمة 30 مليون دينار لصالح المطابع المكلَّفة بطباعة الكتب والمناهج الدِّراسيَّة لوزارة التَّربية والتَّعليم.

قرارات مباشرة في قطاع الصحة.

ووجه رئيس الوزراء بالإسراع في طرح عطاء إنشاء مبنى جديد في مستشفى المفرق الحكومي ودون أيّ تأخير، والذي سيضم قسماً للطّوارئ بسعة 55 سريراً، وقسماً لغسيل الكُلى بسعة 30 وحدة، و 10 أسرَّة للعناية حثيثة، بالإضافة إلى بناء طابق جديد لمبنى العيادات الخارجيَّة، وذلك خلال تفقُّده للمستشفى.

وقررت الموافقة على اتفاقيَّة لتسديد مديونية مستشفى الجامعة الأردنيَّة المترتِّبة على المعالجات الطبيَّة، في إطار سعي الحكومة لتسديد جميع المتأخِّرات المتراكمة، حيث قامت منذ تشكيلها بتسديد أكثر من 620 مليون دينار من أصل ما يقارب مليار دينار تراكمت سابقا.

وأعفت مركبات الإسعاف، والمجهَّزة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، من مجموع الضَّريبة الخاصَّة البالغة نسبتها 48 بالمئة، لتصبح صفرا، ووافقت على وثيقة مشروع "تحالف الغذاء - تحويل أنظمة الأغذية الزّراعيَّة" لغايات تقليل الفاقد والمهدر من الغذاء.

ووضعت حجر الأساس لمبنى جديد في مستشفى الأمير فيصل في لواء الرَّصيفة، على مساحة توازي حجم المبنى القائم حاليَّاً، وبتكلفة تسعة ملايين دينار بتمويل من الصندوق السعودي للتَّنمية، وسينجز ضمن ثلاث مراحل، ويضمّ أربعة طوابق متطوّرة للعناية المركَّزة والحثيثة والإسعاف والطوارئ، والعمليات الجراحيَّة وقسماً تعليميَّاً وخدمات مساندة.

ووقّعت الحكومة اتفاقية تمويل مع الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة، حيث قدم الصندوق في السابق منحة بقيمة 70 مليون دولار للمساهمة في إنشاء المستشفى في محافظة إربد.

وصرفت مبلغ 62 مليون دينار لصالح مؤسَّسة الحسين للسَّرطان كدفعة أولى من تكلفة تنفيذ اتفاقيَّة تأمين 4.1 مليون مواطن في مركز الحسين للسَّرطان، ضمن برنامج "رعاية" لعلاج السَّرطان، الذي بدأ تطبيقه مطلع العام الحالي، وستُستحقّ الدفعتان الثانية والثالثة البالغة قيمة كل منهما 31 مليون دينار خلال الربع الثاني، والربع الرابع من هذا العام، وبموجب الاتفاقيَّة، تمَّ تأمين المواطنين من عمر 60 عاما فأعلى بالعلاج في مركز الحسين للسرطان، وهم الفئة الأكثر عُرضةً للإصابة والأكثر تكلفة حسب الدِّراسات المتخصصة.

قرارات حكومية تدعم الاستثمار:وفي إطار سعيها لفتح مجالات للاستثمار فقد وافقت الحكومة على إنشاء منطقة حرَّة ضمن صالات رجال الأعمال والمسافرين في كل من مطار الملكة علياء الدولي ومطار مدينة عمَّان والموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدِّل لقانون المُلكيَّة العقاريَّة لسنة 2026 لمعالجة قضايا إزالة الشّيوع بتبسيط إجراءاتها وتسريعها، بما يسهم في حل الكثير من القضايا العالقة منذ سنوات حول آلاف العقارات، وإدخال عقارات غير مستغلة إلى الدورة الاقتصادية.

وأقرت الحكومة نظام تنظيم وخارطة استعمال الأراضي لسنة 2026، ونظام الإدخال المؤقَّت للمركبات إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2026، وقرر مجلس الوزراء إلغاء قراره المتخذ بتكليف وزير الصحة بالسير في إجراءات إلغاء قانون المجلس الصحي العالي رقم (9) لسنة 1999، وجاء هذا القرار بهدف إعادة تفعيل المجلس الصحي العالي في خطوة تهدف إلى تعزيز الحوكمة الصحية وتوحيد المرجعيات المعنية بوضع السياسات الصحية الوطنية، وذلك انسجاماً مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تطوير القطاع الصحي ورفع كفاءة التخطيط والاستجابة للتحديات الصحية الحالية والمستقبلية.

التعاون الدولي على رأس أولويات الحكومة:ووافقت الحكومة خلال هذه الفترة على مذكِّرة تفاهم بين وزارة النَّقل، ووزارة النَّقل والبنية التحتيَّة في تركيا، ووزارة النَّقل في سوريا للتعاون في مجال النَّقل، والموافقة على اتفاقيَّة تعاون ثنائي بين وزارة الشَّباب، ووزارة الشَّباب والرّياضة في بلغاريا، وتوقيع اتفاقية لبيع وشراء الغاز الطبيعي بين الأردن وسوريا، تهدف إلى تزويد سوريا بالغاز عبر الأراضي الأردنية، بما يسهم في دعم قطاع الكهرباء السوري والتخفيف من حدة النقص في الطاقة.

وفي 6 الشهر الحالي وقعت الحكومة اتفاقية لاستثمار يتجاوز 130 مليون دينار لتطوير وتشغيل الميناء متعدد الأغراض في العقبة، بموجب اتفاقية وُقّعت بين شركة تطوير العقبة ومجموعة موانئ أبوظبي، وافتتح رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان جلسات حواريَّة متخصِّصة حول مشروع مدينة عمرة بحضور أكثر من 150 خبيراً ومختصَّاً مثَّلوا مختلف القطاعات المعنيَّة، ووجه بإجراء مراجعة دوريَّة لرفع نسبة الاستجابة لجميع الملاحظات الرَّقابيَّة في تقرير ديوان المحاسبة وربطها مع إجراءات تحديث القطاع العام.

وخلال زيارة عمل إلى لبنان ترأس رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسَّان ونظيره اللبناني الدكتور نوَّاف سلام اجتماع اللَّجنة العُليا المشتركة للبلدين، والتي تخلَّلها توقيع 21 اتفاقيَّة للتَّعاون في مختلف المجالات.

استراتيجية النظافة .. أولوية حكومية قصوى

وأعلنت الحكومة، إطلاق البرنامج التنفيذي لاستراتيجية النظافة والحد من الإلقاء العشوائي للنفايات للأعوام 2026–2027، في خطوة تعكس التزاماً وطنياً شاملاً بحماية الصحة العامة والبيئة، وتحسين واقع النظافة العامة في مختلف محافظات المملكة، وتعزيز السلوك البيئي المسؤول.ويرتكز البرنامج التنفيذي على أربعة محاور رئيسة، تعالج ظاهرة الإلقاء العشوائي للنفايات عبر منظومة متكاملة من الإجراءات التنظيمية والفنية والرقابية والتوعوية، صُممت بناءً على تقييم واقعي للتحديات والاحتياجات في مختلف المناطق، وبما ينسجم مع نهج شامل يقوم على التكامل بين السياسات البيئية والتنموية، وترسيخ مبادئ الاستدامة، وتحسين نوعية الحياة.

بترا

مدير هيئة النقل: منظومة النقل المنتظم للركاب شهدت تطورا ملموسا خلال 2025

عمان 17 شباط (بترا)- أكد مدير عام هيئة تنظيم النقل البري المهندس رياض الخرابشة أن منظومة النقل العام شهدت تطورا ملموسا خاصة في مجال النقل المنتظم للركاب خلال العام الماضي 2025.

وقال في بيان الثلاثاء، إن الخدمات توسعت عبر مشروع النقل المنتظم بين عمان ومراكز المحافظات، لتشمل خطوط تربط بين العاصمة وكل من محافظات جرش واربد والكرك.

وأضاف، إن هذا المشروع يتميز باعتماد الدفع الإلكتروني والرقابة التلفزيونية والتتبع الإلكتروني والجداول الزمنية الواضحة.

وأشار في بيان صحفي الثلاثاء، الى أن الحكومة أقرت المرحلة الثانية من المشروع بإضافة 180 حافلة، تمهيدا لاستكمال المنظومة بين مراكز المحافظات وعمان، ضمن خطة تستهدف إدخال ألف حافلة ضمن برنامج النقل المنتظم من أصل أكثر من 5500 حافلة في المملكة.

وأضاف، رافقت ذلك قرارات تنظيمية وتشغيلية، شملت دعم المحروقات وهيكلة القطاع، وتثبيت التصاريح لمدة 10 سنوات وتعزيز الخطوط وفق آلية واضحة.

وبين الخرابشة أن التحدي يبقى قائما في ظل النمو السكاني وارتفاع عدد الرحلات اليومية، ما يتطلب توسيع الأسطول وتحسين التغطية الزمنية والمكانية، خاصة في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية.

وقال: "يعد رفع معدل الخدمة إلى حافلة واحد لكل 1000 مواطن بدلا من 2500 مؤشرا أساسيا لزيادة الاعتماد على النقل العام وتقليل الازدحام."

ولفت الخرابشة إلى أن العمل مستمر بالإمكانات المتاحة التي بين أيدينا، مع تحقيق تقدم نوعي في مجالات الدفع الإلكتروني والتتبع والرقابة، وصولا إلى منظومة نقل عام أكثر كفاءة واعتمادية.

وأوضح، أنه عندما بدأنا في عام 2025 في تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني للحافلات في وقتها لم تكن لديها هذه الأجهزة، اليوم لدينا ألف حافلة معززة بهذه الأجهزة التي تعد مفيدة للمشغل والسائق والهيئة.

بترا | الدستور | الراي

إعلان ساعات تشغيل باص عمان وسريع التردد في شهر رمضان

أعلنت إدارة مشروع باص عمّان عن تعديل ساعات التشغيل تزامنا مع حلول شهر رمضان المبارك، بما يتناسب مع خصوصية الشهر الفضيل واحتياجات مستخدمي خدمات النقل العام.

وأوضحت في بيان صادر عنها أن ساعات عمل الحافلات ستكون يوميا من الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة العاشرة ليلا، فيما يستمر تشغيل خطوط 99 و100 و102 حتى الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل، بهدف توفير خيارات تنقل مرنة للمواطنين خلال ساعات المساء.

وأضافت أن الرحلات ستتوقف لمدة ساعة واحدة خلال فترة الإفطار، بما يتيح للسائقين والعاملين تناول وجبة الإفطار، على أن يُستأنف العمل بعد ذلك وفق البرنامج المحدد.

ودعت إدارة باص عمّان الركاب إلى التواصل معها في حال وجود أي ملاحظات أو شكاوى أو اقتراحات من خلال رسائل الصفحة الرسمية أو عبر رقم الدعم الفني المخصص (065635555)، مؤكدة حرصها على تقديم خدمة آمنة ومنتظمة تلبي احتياجات المستخدمين طوال الشهر الفضيل.

استقبال سفينة "كوتا أوديسي" في ميناء حاويات العقبة

العقبة 17شباط (بترا)- استقبل ميناء حاويات العقبة، سفينة الحاويات "كوتا أوديسي"، التابعة لشركة "باسيفيك إنترناشيونال لاينز"، في أول زيارة لها إلى المملكة.

وأكد رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة شادي المجالي أن استقبال سفن الجيل الجديد في ميناء حاويات العقبة يمثل ترجمة عملية لتطور البيئة التنظيمية والاستثمارية في العقبة، ويعكس جاهزية المنظومة المينائية لمواكبة التحولات في صناعة النقل البحري وتعزيز دورها في خدمة حركة التجارة الإقليمية.

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة حسين الصفدي، أن الزيارة تعكس ثقة خطوط الشحن العالمية بكفاءة ميناء حاويات العقبة وقدرته على استقبال سفن الجيل الجديد، وتشكل نتيجة مباشرة للاستثمارات المتواصلة في البنية التحتية ورفع السوية التشغيلية للميناء.

وأشار إلى أن دور شركة تطوير العقبة يتركز على تطوير الأصول المينائية، وتعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار، وتمكين المشغلين من تقديم خدمات تنافسية، بما ينعكس على كفاءة سلاسل التزويد وتخفيض كلف النقل على الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن استقطاب سفن تعمل بتقنيات الوقود النظيف يتكامل مع برامج الحد من الانبعاثات الكربونية في موانئ العقبة، ويعزز التوجه نحو ميناء أخضر يعتمد على حلول تشغيلية أكثر كفاءة وأقل انبعاثا.

وأكد الرئيس الإقليمي للشركة أوغو فينسنت، أن إدراج ميناء العقبة ضمن مسارات السفن الحديثة يعكس أهميته كمحور لوجستي إقليمي يعزز الربط البحري بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، مشيرا إلى أن الشركة من بين أكبر 12 شركة شحن حاويات عالميا وتخدم أكثر من 500 موقع في أكثر من 90 دولة.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة في الأردن ردين قعوار، أن السفينة "كوتا أوديسي" تعمل بتقنية الوقود المزدوج بالغاز الطبيعي المسال والميثان الحيوي، تماشيا مع هدف ميناء حاويات العقبة بأن يصبح ميناء أخضر، خاليا من الانبعاثات الكربونية بنسبة 70 بالمئة بحلول عام 2030، والوصول إلى صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2040.

وأكد أن خط الشركة يواصل تسيير خدماته إلى ميناء العقبة بانتظام ولم يتوقف منذ بداية السبعينيات، بما يعكس عمق الشراكة وثقة الشركة بكفاءة الميناء.

وأوضح مدير عام الشركة في الأردن عماد سكاكيني، أن الشركة تقدم حلولا لوجستية متكاملة عبر سلسلة التزويد مدعومة بتقنيات حديثة وخدمات متخصصة لمختلف أنواع البضائع، مشيرا إلى أن السفينة تشغل ضمن خدمة ملاحية مباشرة إلى ميناء حاويات العقبة.

وتعد سفينة الحاويات "كوتا أوديسي"، المبنية عام 2025 والمسجلة في سنغافورة، من فئة "بوست باناماكس" وتنتمي إلى فئة"O-Class ، بطاقة استيعابية تبلغ 8200 حاوية مكافئة، وبحمولة صافية تصل إلى 98,113 طنا، ويبلغ طولها السفينة 260 مترا وعرضها 46 مترا.

بترا الدستور

سلطة العقبة" تناقش تطورات مشروع الأراضي المدعومة

العقبة 17شباط (بترا)- بحثت لجنة مشروع بيع الأراضي بالسعر المدعوم في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة خلال اجتماع مع لجنة ممثلي المجتمع المحلي للمشروع في العقبة، آخر مستجدات المشروع ومراحله التنفيذية.

واستعرض رئيس مجلس المفوضين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة شادي المجالي، رئيس لجنة المشروع، خلال الاجتماع أبرز التطورات التي شهدها المشروع لتاريخ اليوم، والإجراءات التنظيمية والفنية التي اتخذت لضمان سير العمل وفق الخطط المعتمدة، مؤكداً حرص السلطة على الاستماع لملاحظات ممثلي المجتمع المحلي وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المرتبطة بالمشروع.

وقال المجالي إن اللجنة أنهت مجموعة من الإجراءات بالمشروع التي تم عرضها على ممثلي المجتمع المحلي ومنها حصر جميع قطع الأراضي في المشروع بتصنيفاتها كافة، والبدء في فرز قطع الأراضي المنظمة ضمن المشروع بالتنسيق مع دائرة الأراضي والمساحة.

وأشار إلى أن العمل جار على طرح العطاءات الخاصة بتصميم المناطق السكنية ضمن المشروع في عدد من الأحياء السكنية، إضافة إلى طرح عطاء تصميم المخطط الشمولي لمنطقة السهل الشمالي.

وبحسب المجالي، سيجري الإعلان خلال الأسبوع المقبل عن قائمة أسماء المتقدمين للطلبات غير المستكملة ضمن مجموعات عبر المواقع الرسمية للسلطة، لتمكين أصحاب الطلبات من استكمال الوثائق المطلوبة وتصويب أوضاعهم أسبوعياً.

وناقش اللقاء نقاط فنية وتنظيمية مع ممثلي المجتمع المحلي، بهدف الوصول إلى أفضل السبل الكفيلة لتعزيز كفاءة التنفيذ للمشروع.

بترا

تجارة الأردن توقع اتفاقيتين تعاون مع أوزبكستان وأذربيجان

عمان 17 شباط (بترا)-وقعت غرفة تجارة الأردن اتفاقيتي تعاون مع غرفة التجارة والصناعة في جمهورية أوزبكستان، والاتحاد الوطني لرواد الأعمال (أصحاب العمل) في جمهورية أذربيجان.

وحسب بيان الغرفة، الثلاثاء، جاء توقيع الاتفاقيتين على هامش اجتماعات الدورة الحادية والأربعين للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية بالسعودية في خطوة تعكس توجه الغرفة لتعزيز شبكة علاقاتها الدولية وفتح أسواق جديدة أمام القطاع الخاص.

وفي إطار التعاون مع الجانب الأوزبكي، وقعت الغرفة اتفاقية تعاون نصت على تشكيل مجلس الأعمال الأردني–الأوزبكي المشترك، والذي سيبدأ العمل على تشكيل هيئته وهياكله التنظيمية خلال الفترة المقبلة، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين مجتمعي الأعمال في البلدين وتوفير منصة دائمة للتواصل المباشر بين الشركات.

ووقع الاتفاقية رئيس غرفة تجارة الأردن العين خليل الحاج توفيق، ونائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في أوزبكستان دافرون كارانوف، بحضور عدد من رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص.

وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة تنفيذية مشتركة تعد أعلى هيئة إدارية في المجلس، تتولى رسم التوجهات الاستراتيجية واعتماد خطة العمل السنوية والإشراف على تنفيذها، إلى جانب إنشاء أمانة عامة مشتركة لإدارة الأعمال اليومية وتنظيم الاجتماعات والبعثات التجارية ومتابعة تنفيذ التوصيات.وحسب الاتفاقية، يعقد المجلس اجتماعا سنويا بالتناوب بين عمان وطشقند، مع إنشاء مجموعات عمل متخصصة في قطاعات استراتيجية تشمل الصناعات الدوائية والزراعة والصناعات الغذائية والطاقة المستدامة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنشاءات والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية، إضافة إلى التمويل والمصارف والسياحة والثقافة.

وفي السياق ذاته، وقع الحاج توفيق ورئيس الاتحاد الوطني لرواد الأعمال (أصحاب العمل) في جمهورية أذربيجان ماماد موساييف، الاتفاقية الأخرى بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وفتح آفاق جديدة للشراكة بين مجتمعي الأعمال في البلدين.

وتهدف الاتفاقية إلى توفير إطار مؤسسي منتظم يجمع رجال الأعمال ضمن منتدى دائم للحوار والتشاور، واستكشاف فرص التعاون في مجالات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والخدمات والتصنيع.

كما تهدف إلى تبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية، وتحديد المعوقات التي قد تواجه توسع التعاون والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية.كما تشمل تنظيم اجتماعات دورية بالتناوب بين عمان وباكو، وتشجيع المشاركة في المعارض والفعاليات الاقتصادية، وتبادل الوفود التجارية، وتنظيم لقاءات أعمال ثنائية مع التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.وأكد الحاج توفيق أن الاتفاقيات تمثل ترجمة عملية لسياسة الغرفة في توسيع حضورها الدولي والانفتاح المدروس على أسواق واعدة في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز.

وأشار إلى أن أوزبكستان تمثل سوقا نامية ذات إمكانات صناعية وزراعية متنامية، فيما يشكل التعاون مع أذربيجان بوابة مهمة لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية في المنطقة.

وأوضح أن تجارة الأردن ستعمل على تحويل الاتفاقيات لبرامج تنفيذية واضحة واجتماعات قطاعية متخصصة، بما يعزز حجم التبادل التجاري ويرفع مستوى الاستثمارات المشتركة ويسهم في بناء شراكات مستدامة قائمة على التكامل الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي ويعزز دور القطاع الخاص في دعم النمو والاستثمار.

وحضر توقيع الاتفاقيات أعضاء مجلس إدارة الغرفة بهجت حمدان وخالد كريشان وممدوح القرالة وممثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهندس هيثم رواجبة وممثل قطاع المواد الغذائية المهندس جمال عمرو.

بترا

الأردن يعلن الخميس أول أيام شهر رمضان لتعذر رؤية الهلال

عمان 17 شباط (بترا) - أعلن مفتي عام المملكة الدكتور أحمد الحسنات أن يوم الخميس هو غرة شهر رمضان للعام الهجري 1447، بعد ثبوت تعذر رؤية الهلال مساء الثلاثاء.

وقال الحسنات خلال فعالية نظمتها دائرة الافتاء لتحري هلال شهر رمضان في مسجد الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه مساء اليوم، أن مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية اطلع على نتائج التحري الشرعي والفلكي بالتعاون مع الجهات المختصة، وقرر أن يوم غد الأربعاء هو المتمم لشهر شعبان.

ورفع مفتى عام المملكة اسمى آيات التهنئة إلى مقام جلالة الملك عبد الله الثاني وسمو ولي عهده الأمين والأسرة الهاشمية والشعب الأردني بمناسبة حلول الشهر الفضيل، سائلاً المولى عز وجل ان يجعل هذا الشهر شهر خير وبركة على الأردن والامتين العربية والإسلامية.

ويعد مجلس الافتاء، المنشأ بموجب قانون الإفتاء لسنة 2007 ويضم11 عالماً وفقيهاً برئاسة المفتي، الجهة المخولة حصراً بإثبات رؤية هلال رمضان وبقية الأشهر القمرية.

ويعتمد المجلس في قراره معايير تشمل، ولادة الهلال قبل غروب شمس يوم التاسع والعشرين (يوم التحري)، وأن يغيب الهلال بعد غروب الشمس، مع توافر شروط فلكية تفيد بإمكان الرؤية من حيث مدة المكث والارتفاع والاستطالة وشدة الإضاءة، إضافة إلى ثبوت الرؤية فعلياً بالعين المجردة أو بالوسائل الحديثة داخل الاردن أو في بلد يشترك معه في جزء من الليل.

بترا

اجواء باردة اليوم وغدا وارتفاع الحرارة الجمعة والسبت

عمان 18 شباط (بترا)- يكون الطقس اليوم الأربعاء، باردا نسبيًا في أغلب المناطق، ودافئا نسبيًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة، مع بقاء الفرصة مهيأة لهطول أمطار خفيفة على المناطق الشمالية من المملكة.
وتكون الرياح جنوبية غربية معتدلة الى نشطة السرعة مثيرة للغبار في العديد من المناطق لا سيما في مناطق البادية.
وتحذر الأرصاد الجوية في تقريرها من خطر تدني مدى الرؤية الأفقية بسبب الغبار في العديد من المناطق، خصوصا في مناطق البادية، ومن احتمال تدني مدى الرؤية الافقية في ساعات الصباح الباكر والليل المتأخرة بسبب الضباب فوق المرتفعات الجبلية العالية.
وبحسب التقرير، يطرأ يوم غدٍ الخميس، انخفاض قليل على درجات الحرارة، ويكون الطقس باردًا فوق المرتفعات الجبلية، ولطيف الحرارة في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وهناك احتمال ضعيف في ساعات الصباح الباكر لهطول امطار خفيفة في أقصى شمال المملكة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.
ويطرأ الجمعة، ارتفاع ملموس على درجات الحرارة، ويكون الطقس الجمعة والسبت مشمسا ولطيف الحرارة في اغلب المناطق، ودافئًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط احياناً.
وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 16- 6 درجات مئوية، وفي غرب عمان 14 - 4، وفي المرتفعات الشمالية 12- 3 ، وفي مرتفعات الشراة 15 - 4 ، وفي مناطق البادية 22 - 5، وفي مناطق السهول 17 - 6 ، وفي الأغوار الشمالية 22- 9، وفي الأغوار الجنوبية 26- 12 ، وفي البحر الميت 24- 11، وفي خليج العقبة 26 - 12 درجة مئوية.

بترا